



PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE
الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

اللجنة الدائمة الثانية ال معنية بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المقرر الخاص حول المياه: السيد جاك بلان(فرنسا)

تقرير صادق عليه بتوافق الآراء اللجنة الدائمة الثانية خلال اجتماعها الرابع
المنعقد يوم 25 يونيو /حزيران بلشبونة

تم إعداد هذا التقرير على إثر انعقاد أعمال اللجنة الدائمة الثانية لجمعيةنا وإثر الأفكار التي تمخضت عنها المداخلة التي قدمت خلال اجتماع "ليماسول" يومي 20 و 21 فبراير شباط 2009 .

فعقب اجتماعنا بليماسول كنا صادقنا على فكرة السعي كل سنة إلى إعداد تقرير سنوي وجيز يحيط في آن واحد بالبيانات الإحصائيات الخاصة بالمياه وبالمبادرات الجديدة والمناقشات الكبرى حول المياه.

ومن باب الحرص على أن تكون أعمالنا فعّالة حقاً ، كانت جمعيتنا قد أقرّت ، على إثر اجتماع موناكو 2008 مبدأ تعيين مقرر دائم حول مسألة المياه وبالتالي أن تبقى باستمرار على علم بهذه المسألة.

ولكي نتقدم بسرعة حول هذه المسائل ، ينبغي أن ننطلق مما أمكننا إقراره من الملاحظات و أن نحاول تحليل ما يمكن لجمعيةنا أن تقترحه من الحلول.

I- البيانات الاحصائية حول المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط

نحن نعلم ، بحكم كوننا متوسطيين وبحكم التجربة المعيشة ، أن منطقة البحر الأبيض المتوسط من مناطق العالم التي تشكو نقص الماء على نحو صارخ أكثر من أية منطقة أخرى وأنه من أكثر المواضيع تداولاً .

وقد أشار تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) لسنة 2006 إلى أن 90 ٪ من سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أفق سنة 2025 سيعيشون في بلدان هي ضحية شح في المياه. ووفقاً لمعطيات دراسة نشرت سنة 2007 من قبل الخطة الزرقاء « تشتمل منطقة البحر الأبيض المتوسط على 60٪ من سكان العالم الفقراء من حيث المياه ، والذين يتوفر لديهم أقل من 1000 متر مكعب للسكان الواحد في السنة»¹ إن مجرد هذا الرقم ليجسم مدى أهمية سعي الفضاء المتوسطي من أجل الحفاظ على الموارد المائية و كفاءة استخدامها والبحث عن الموارد الضرورية لتحقيق ما يحتاج إليه من تنمية.

ويمكننا بالعود إلى الإحصائيات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) عن طريق آليتها أكواستات AQUASTAT ، تسليط الضوء على بعض العبر الثمينة التي أتت لتؤكد ملاحظة تم إبدائها منذ سنتين من خلال التقرير المذكور آنفاً.

وفقاً لبيانات أكواستات (المرفق 1) الواردة في تلك الدراسة بتاريخ مارس/آذار 2009، نلاحظ أنه من جملة ما هو متاح لدينا من البيانات بالنسبة إلى بلدان الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط الأربع والعشرين ، مؤشر مهم على نحو خاص ويبحث على القلق، هو مؤشر كميات المياه المتاحة لكل بلد سنوياً وللساكن الواحد بحساب المتر المكعب. إن هذا المعطى كما رأينا ذلك أعلاه ، يسمح بتحديد عتبة 1000متر مكعب سنوياً للسكان الواحد بصفتها العتبة التي يمكن أن نتحدث تحتها عن فقر مائي .

وإذا اعتبرنا الأرقام الخاص لسنة 2006 لاحظنا أن أحد عشر عضواً من جملة الأربع والعشرين الذين لدينا بشأنهم أرقام ، هم في حالة فقر مائي. بل إن الوضعية تبعث على القلق البالغ بالنسبة إلى خمسة أعضاء تتوفر لديهم أقل من ثلث هذه العتبة (وهم إسرائيل ، و الأردن ، وليبيا التي لديها بـ99متر مكعب سنوياً وللساكن الواحد ، أدنى مستوى ، و مالطا ، و فلسطين).

¹ تحسين كفاءة استعمال المياه لمجابهة أزمات وشح المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الخطة الزرقاء، ديسمبر 2007

وأكثر دلالة من ذلك ملاحظة ديمومة نفس ذلك المؤشر بين سنة 1990 وسنة 2006. وأنداك نلاحظ أن 22 عضوا من بين الـ 24 من أعضاء البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط الذين لدينا عنهم إحصائيات قد شهدوا انخفاض تلك النسبة التي يشكو مجموع أعضائها بعد شحا كبيرا في المياه.

ومن بين العبر المستخلصة من الديمومة ، نلاحظ هكذا أنه بين هذين التاريخين نزل خمسة من أعضاء الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (هي قبرص ومصر والمغرب والجمهورية العربية السورية) تحت تلك العتبة التي فيها أكثر من دلالة رمزية ، عتبة الألف متر مكعب، أما لبنان فإنه قد اقترب منها اقترابا خطيرا للغاية.

وجميع هذه البيانات المتاحة لنا تسمح لكل طرف بأن يحدد موقعه وخاصة أن يدرك وضعية بالغة الجدّة. بل أكثر من ذلك ، فإن التطورات في الديمومة هي التي ينبغي أن تسترعي اهتمام الملاحظ نظرا إلى أنها تبرهن على نزوع قارّ لم يثبت خلافه نحو تدهور الوضعية.

و لكن لتلك البيانات محدودية تكمن في أن الأرقام المقدّمة أرقام ذات طابع وطني و لا تستطيع في بعض الحالات أن تحجب عنا تماما ما تتسم به بعض البلدان من وجود فوارق بين جهة وأخرى . وهكذا يمكننا نلاحظ أن الوضعية في بلاد اليونان تبدو، بمجرد قراءة الأرقام ، وضعية تحسد عليها نسبيا. غير أنه ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الجزر العديدة التي لا شك أن واقع الأرقام بالنسبة إليها هو دون الرقم الوطني الذي هو 6676 مترا مربعا في السنة للسكان الواحد . إن ملاحظة مجموع هذه المؤشرات ، ويمكن بالمناسبة أن نأسف لكون منظمة تابعة للأمم المتحدة لا تتكفل بمزيد العناية بنشرها بلغات متعدد، يسمح بتأكيد هذه الملاحظة التي هي ملاحظتنا نحن : إذا لم نحط ، وإذا لم نفعل كل شيء من أجل قلب هذا المنحى ، فإن الاجهاد stress المائي لن يسير إلا في اتجاه التفاقم وسيتسبب في أزمات خطة ذات مضاعفات إنسانية واجتماعية وجغرافية سياسية يصعب تقديرها.

وفيما يتعلق بتجميع بيانات جديدة في المستقبل وتحليلها وبوجه أعم في ما يتعلق بـ”بنوك البيانات” حول المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، كنت قدمت لكم خلال اجتماعنا في ليماسسول بعض الأمثلة عما تصدره الخطة الزرقاء.

ورغم قدرتنا على التحليل التي لا شك فيها ، كثيرا ما نجد أنفسنا بدون حيلة إزاء عدم وجود مؤشرات دقيقة ومفاهيم جديدة من قبيل ما تحدثت عنه من « ماء افتراضي». كما نرى أيضا أن البيانات الخام لا يمكن أن تُؤوّل إلا من خلال ضرب بعض المعطيات العديدة بعضها ببعض حتى نستخلص منها كل معناها(من ذلك أنه بالنسبة إلى نفس المعطى من قبيل تساقط الأمطار ، لا تكون النتائج المستخلصة هي نفسها بحسب نوعية امتصاص التربة ونسبة التبخر المقترنة بدرجات الحرارة الخ ...).

و لهذا السبب بالذات طرحنا سؤالا يتعلق بمعرفة ما إذا كانت الشراكة مع تلك المنظمة أمرا مرغوبا فيه. ومثلما دعنا إلى ذلك مجموعة عملنا الخاصة ، واصلتُ السعي إلى إقامة صلة مع سلطات الخطة الزرقاء.

إن الخطة الزرقاء جمعية خاضعة للقانون الفرنسي تؤمن وظائف مركز أنشطة جهوية في إطار برنامج عمل من أجل المتوسط هو نفسه تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE). وقد قررت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة ، سنة 1996، تشكيل لجنة متوسطة للتنمية المستدامة ، (CMDD) ثم اعتمدت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2005 استراتيجية متوسطة للتنمية المستدامة يتعلق أحد مجالات عملها السبعة الرئيسية بالإدارة المتكاملة للمياه والطلبات على المياه. وهذا بعد جديد بالنظر إلى القضايا الأصلية وكانت مركزة على إزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط.

لقد عبر أمينها العام حين اتصلت به ، عن اهتمامه بإقامة شراكة في شكل اتفاقية إيطارية من نوع مذكرة تفاهم من شأنها أن تسمح لمؤسستينا بتطوير علاقات منتظمة:

- أما بالنسبة إلي جمعيتها فمن خلال الاستفادة من أعمال دقيقة ومن خبرات معترف بها تأتي بانتظام /تحظر بانتظام أمام لجنتنا؛

- أما بالنسبة إلى الخطة الزرقاء فتأمين أن ترى أعمالها وتحاليلها مرفوعة إلى عناية ممثلي شعوبة معنية بمشروعها في المقام الأول.

و قد يكون من المفيد التذكير بأن خطة العمل من أجل المتوسط تشير في مرحلتها رقم II بشأن مسألة المياه بوجه خاص إلى الاهتمام ب«تقييم ومراقبة الحالة الكيفية والكمية من الموارد المائية في كل بلد بفضل المؤشرات ذات الصلة.

وما نوصي به هو تكليف الأمين العام للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ، وقد قام بعد بالمساعي الضرورية لدى الخطة الزرقاء لصياغة تلك الاتفاقية الإطارية صياغة نهائية ، بالعمل على العناصر الأولية التي ينبغي أن نجدها في مانبحت عن تجميعه من البيانات .

و هكذا يمكن أن نتصور أن جمعيتنا تستطيع إخطار الخطة الزرقاء بشأن بعض المواضيع التي تشغل بعض أعضائها على نحو خاص حتى تفكر هي في إمكانية قيامها بتحليلها.

ومع ذلك يجب أن نذكر بصعوبة تقترن بالصفة القانونية للخطة الزرقاء، التي تستند إلى اتفاقية برشلونة لسنة 1976 لحماية البحر الأبيض المتوسط ضد أعمال التلوث، فإن ذلك الجهاز لا يتيح الحصول على بيانات تتعلق خاصة بعدد أعضاء جمعيتنا الذين ليسوا طرفا في الاتفاقية. ويتعلق الأمر بالأردن ومقدونيا ، جمهورية يوغسلافيا سابقا، والبرتغال.

لقد كنا اقترحنا فكرة دراسة أي إطار يمكننا أن نسعى ضمنه للحصول على إمكانية القيام بتجميع للبيانات على صعيد الخطة الزرقاء حتى يتطابق مجال بحثه وتحليله مع نظامنا القانوني. ويبدو أن أولى الاتصالات التي تمت مع الخطة الزرقاء توطر تلك الأمكانات على نحو فيه كثير من الصرامة.

و مع ذلك ، وفيما يتعلق بهذه النقطة من الجدير بالملاحظة أن مقررهم يرى أن حالة مقدونية ، جمهورية يوغسلافيا سابقا يمكن أن يتم إدراجها ضمن إطار الحوض المنحدر المتوسطي ، كما ينبغي أن تتم إثارة المسألة أيضا بالنسبة إلى الأردن ، وهو البلد الذي يبدو أن تجميع البيانات فيه أكثر تشعبا. أما فيما يتعلق بالبرتغال ، فكون المجموعات الأوروبية في الأصل أطرافا متعاقدة في اتفاقية برشلونة يمكن أن يسهم في مناقشة إيجابية.

II- بعض منطلقات للتفكير حول إشكالية السيطرة على المياه في حوض البحر الأبيض المتوسط

إن ما سجلناه من بيانات مرقمة يستدعي أن نقوم باستنتاج سريع وبسيط: ألا وهو أن سكان حوض البحر الأبيض المتوسط وحكوماته وممثليه لا يمكنهم أن يواصلوا

السير على هذا المنحدر. وتطرح أماما اختيارات عدة، وأساسا اختياران اثنان أحدهما هو اختيار قديم زيادة الموارد المائية - والثاني وهو اختيار بدأ يجد طريقا له منذ وقت ليس بالبعيد - هو الحد من استهلاك المياه والاقتصاد في استعمالها من خلال إجراءات تهدف إلى الكفاءة في استعمالها.

ولذلك فإنه سيتعين علينا حتما في السنوات القادمة أن نجتمع دوما بين هاتين الرافعتين اللتين ينبغي أن تمكننا من مواجهة التحدي المطروح علينا ، ألا وهو تأمين حصول كافة سكان حوض البحر الأبيض المتوسط على المياه على نحو عادل ومنصف .

أ/ زيادة الموارد المائية

خلال جلستنا المنعقدة في ليماسول ، تطرقت وفود عديدة إلى حل يتمثل في البحث عن موارد مائية إضافية لمجابهة الأزمات المزمنة التي تطرأ من حين إلى حين في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي ليست مرشحة للتحسن بتأثير من عاملين اثنين هما التغيرات المناخية من جهة وتزايد سكاني منتظم حول ضفاف البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى.

ومنذ سنوات عديدة أو عقود عديدة لجأ عدد من البلدان ولا سيما أولئك الذين يشهدون إجهادا مائيا كبيرا الجوء كـبـيرا إلى تحلية المياه حتى تتمكن من تلبية حاجيات السكان وأنشطة تلك البلدان. غير أن تلك المناهج التي تتحسن بفعل أسباب التقدم التكنولوجي مكلفة في كثير من الأحيان من حيث الطاقة وهي جديرة بأن يتواصل بذل الجهود من أجلها للحد من التكاليف المالية والبيئية.

إن الوصول إلى المياه والبحث دوما عن المزيد من المياه الصالحة للشرب لا ينبغي أن يتم على حساب البيئة و على حساب التوازنات البيئية الهشة.

وفي هذا المجال ، مجال البحث عن حلول جديدة لزيادة الموارد التي يمكن حشدها، ينبغي تعميم التجارب بين مختلف أعضائنا حتى يتمكن كل عضو من مقارنة نظامه وحتى يـمـنـح من مساهمة الآخرين العناصر التي من شأنها أن تسمح بتحسين منظومته الخاصة. وفيما يتعلق بعمليات تحلية المياه مثلا، من الضروري تعزيز المناهج الأكثر اقتصادا من حيث استهلاك الطاقة.

إن جمعيتنا التي تريد أن تكون ساحة ومنبرا لبرلمانيي البحر الأبيض المتوسط لن يكون عملها فعالا إلا إذا سلطت الضوء على أفضل ممارسات بعض الأطراف التي يمكن النسخ على منوالها من قبل أكبر عدد ممكن من سائر الأعضاء. وخلال اجتماع ليماسول حول مسألة المياه هذه شدد زملاؤنا من المغرب على هذه الضرورة، ضرورة تعزيز «التعاون شمال-جنوب حول هذه المسألة»، بل ينبغي أن نذهب أبعد من ذلك بكثير وأن نشدد على فائدة القيام بتبادل متعدد الأطراف لأنه يمكن من تغذية الأفكار و تلاقحها.

يجب أيضا أن نكون واعين بأن تلك الزيادة في تعبئة الموارد المائية لا يجب ولا يمكن أن تكون سبيل بحثنا الوحيد للإجابة عن مسألة الإجهاد المائي.

ولا يجب أن نقتصر على ذلك، كما سنرى ذلك أسفله، لسبب بسيط ألا وهو أننا مسؤولون جماعيا عن ثروة ليس لنا عليها حق مطلق ، وينبغي أن نكون تجاهها متضامنين على الصعيد الفضائي - تجاه معاصرنا المباشرين المتوسطيين- وعلى الصعيد الزماني- أن نحكم التصرف فيها لفائدة الأجيال القادمة.

ولا يمكن أن نقتصر على ذلك ، لأنه مثلما ذكر الوفد الأردني في ليماسول ، لم يعد عدد من أعضائنا قادرا على تعبئة موارد مائية جديدة ، وهم كثيرا ما يصطدمون بمسائل قانونية تُنظّم تقاسم الموارد المائية بين دول عديدة.

الاتجاه هذا وفي يتجلى أنه من الضروري التذكير بفائدة المعاهدات الدولية مثل معاهدة الأمم المتحدة حول القانون المتصل باستعمالات مجاري المياه الدولية لأغراض أخرى غير الملاحة التي تساهم في توسيع نطاق التعاون بين الدول في هذا المجال.

ب/ تسهيل الحفاظ على الموارد المائية و الاقتصاد في استغلال المياه.

إن ضرورة البحث عن موارد مائية جديدة لمواجهة ما أسميناه أكثر من مرة بالإجهاد المائي لا ينبغي مع ذلك أن ينسينا رافعة ثانية يتعين علينا العمل عليها وتحسيس بعضنا بعضا إزاءها: ألا وهي الاقتصاد في استغلال المياه وادراتها إدارة رشيدة .

- الاقتصاد في الموارد المائية

كنا أشرنا في ليماسول إلى أهمية مسألة الربط الجيد بين شبكات قنوات المياه: وفعلا فإن حوالي نصف كمية المياه يمكن أن تضيع بين المزود بالماء ومستهلك المياه. وكانت هذه الفكرة مثالا من بين عديد الأمثلة الأخرى. وإنه علاوة التساؤلات الحاضرة دوما بشأن البحث عن موارد مائية جديدة يجب أن نولي عنايتنا لقياس:

- ما إذا كانت المياه تستعمل بكفاءة
- ما إذا لم تُهدر كميات من المياه من خلال أنظمة ربط القنوات على نحو غير فعال ، و بسبب تسربات مياه من خلال الشبكات؛
- ما إذا تم القيام بكل ما ينبغي لتجميع مياه تساقط الأمطار.

ويتجلى أن مختلف الأطراف المشاركة في العملية ستستفيد جميعها من بذل جهود حتى يتم تجنب إهدار المياه لأن ذلك في منطقة البحر الأبيض المتوسط أكثر من أي منطقة أخرى لا يمكن أن نسمح لأنفسنا به.

وفي هذا المجال ، من الضروري أن نشرك في تفكيرنا مجموع الأطراف المشاركة بدءاً بالجماعات أو الكيانات المحلية ، ومنظمات المواطنين والصناعيين والمهنيين المختصين في هذا الموضوع لتحسين الأنظمة إخطار السكان بما ينبغي بذله من جهود ضرورية.

كما ينبغي مواصلة تنظيم اجتماعات بأولئك الذين يديرون عن كثب au plus près مشاكل المياه . وفي هذا المجال يمكننا مثلما تعرضنا إلى ذلك في ليماسول متابعة إقامة الجمعية الممثلة للجماعات المحلية الأوروبية ومتوسطة (ARLEM) حتى نفكر في كيفية التقارب حول هذه الاشكاليات الخاصة بالجماعات المحلية.

وفي إطار الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة المعتمدة في أثنينا سنة 2005 ، كان أحد الأهداف الرئيسية “ تثبيت الطلب على المياه بفضل الحدّ من الخسائر ومن الإهدار والترفيغ في القيمة المضافة للمتر المكعب من المياه المستخدمة ” . وكانت الخطة الزرقاء قد كلفت بتطوير مؤشر كفاءة استخدام للمياه- وهو مؤشر مركّب. وكان دراسة أولى قد بينت أن كفاءة الاستخدام الكاملة للمياه بالنسبة إلى البلدان المتوسطية يتراوح معدلها بين 50 و 58٪.

وقد تصدّرت جمهورية قبرص سنة 2005 رأس القائمة بالنسبة إلى هذا المؤشر بنسبة كفاءة استخدام تامة تقدر بـ 84%. وبوجه أعم أشار الملاحظون أن جميع البلدان أو تكاد قد سجلت ، في الجملة ، بين 1995 و 2005 تقدما مشجعا في مجال كفاءة استخدام المياه وفي تقرير لسنة 2005² أشارت الخطة الزرقاء إلى أن حوالي ربع إجمالي الطلب على المياه الصالحة للشرب يمكن إقتصاده اعتبارا للاستخدامات السيئة للمياه التي يمكن أن تتم في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ولدينا جميعا في بلداننا أنظمة قد سمحت بتحسين استهلاك المياه في المجال الزراعي الذي يظل أكبر مستهلك للموارد المائية. ونحن نتذكر نظام الريّ قطرة قطرة الذي شهد نجاحا أو نتذكر كذلك تطور أنظمة تجميع مياه الأمطار.

وقد يكون من المفيد أن نُكبّ " في المستقبل على قطاع آخر من كتار مستهلكي المياه ألا وهو القطاع السياحي. إن السياحة والمياه مسألة يتم التطرق إليها أقل مما يتم التطرق إلى مسألة الزراعة، ومع ذلك فهي تبدو مسألة رئيسية في المتوسط لشدة ارتباط اقتصادات عدد من بلداننا الأعضاء بالنشاط السياحي. ومع ذلك ، فإن تدفق السياح لئن كان مرادفا للتنمية الاقتصادية إلا أنه ينبغي أن يحدّث أيضا بالقدر الذي يولده من الطلبات الإضافية على المياه. يمكن لبعثتنا في المستقبل أن تجتمع لندارس هذه المسألة المخصوصة التي ينبغي أن تكون موضوع اجتماع يضم تقنيي مسائل المياه ومهنيي القطاع السياحي حول برلمانيي البحر الأبيض المتوسط الذين نمثلهم.

- الحفاظ على جودة المياه:

ويتمثل التحدي الثاني في السهر علي تطوير هياكل إعادة معالجة المياه المستعملة حتى يتم استبعاد ما دأب عليه بعضهم من تصريف المياه غير المعالجة في مجاري المياه أو الإلقاء بالمياه المستعملة في البحر الأبيض المتوسط.

ومن المفيد التذكير بمذكرة الاتحاد الأوروبي 475 (2006) COM التي تدعم التزام الشركاء في العملية الأوروبية ومتوسطة والتعاون مع برنامجي PNUE/PAM لإزالة تلوث البحر الأبيض المتوسط، الذي هو أحد الأهداف الستة التي وافق عليها أعضاء الاتحاد البرلماني المتوسطي UPM لتجسيم هذه المبادرة . كما أنها أحدى النقاط الرئيسية التي نجدها في ميثاقنا، ميثاق الجمعية البرلمانية للبحر

² البحر الأبيض المتوسط ، أفاق الخطة الزرقاء حول البيئة والتنمية (2005)

الأبيض المتوسط. ولا ينبغي أن نشك في أن خطط العمل في هذا المجال ستحظى في المستقبل بالدعم وأنه سيكون ضروريا بالنسبة إلى جمعيتنا أن تتمكن من اقتراح أعمال تسير في الاتجاه الإيجابي وأن نتمكن على المدى البعيد من أن نطور في تشريعاتنا العناصر التي تتسم بمكافحة فعالة لتلوث البحر الأبيض المتوسطي وبوجه أعم معالجة المياه المستعملة.

وحول هذه النقطة أيضا- وعلى المدى المتوسط- يكون من المفيد أن نتمكن من التمتع بعملية مقارنة تأليفية لحصيلة النتائج التي توصل إليها كل عضو من أعضاء الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في هذا الشأن ووضعية تشريعاتهم.

وفي النهاية ، قد يكون من المفيد التذكير بأن الأمين العام للأمم المتحدة قد دعا خلال قمة دافوس Davos الأخيرة في بداية سنة 2009 إلى القيام بأعمال في إطار " اتفاق جديد " « New Deal » أخضر- وأن الحفاظ على المياه وإدارة أفضل للموارد المائية يمكن أن يكون عاملا من عوام لخلق فرص عمل - يندرج ضمن نظرية تعزيز نمو أخضر أي نظيف. ومن شأن ذلك أن يجعلنا نتبين كيف يمكن لمسألة المياه في المتوسط أن تسهم في تقديم إجابة عن الأزمة العالمية التي نشهدها في الوقت الراهن مع المساهمة في تحسين استخدامها والحفاظ عليها في آن واحد.

وتعبا لذلك ، و حول مسألة أفضل مكان لإجراء ذلك التشاور حول مجموع القضايا المرتبطة بالمياه في حوض البحر الأبيض المتوسط، في فبراير /شباط الماضي، أتاحت أعمالنا لعديد الوفود فرصة الحديث عن ضرورة إنشاء هياكل- مكتب أو وكالة للمياه - في المنطقة المتوسطية يمكنها أن تجمع جملة البيانات المتعلقة بهذه المسألة ومنها المخزونات المتاحة. وكان الوفد القبرصي المستضيف قد شدد على الحاجة إلى مثل ذلك الجهاز وكان زملاؤنا من الأردن عبّروا عن أملهم في أن تستضيف بلادهم مقر مثل ذلك المكتب وهو ما من شأنه أن يجعل له قيمة رمزية نظرا إلى ما للتزود بالمياه في الأردن من أبعاد دقيقة .

ويبدو ، دون أن نستيهين بأهمية تلك الوكالة ، من الصعب علينا لأسباب هي في الآن نفسه مالية ومادية أن نكون من يدعو إلى إحداث مثل ذلك الهيكل دون أن نستيهين بالدعم الذي يمكن أن نقدمه لهذه المبادرة التي يمكن أن نجد فيها ما هو منا . فضلا عن ذلك ، وقبل إقامة هيكل جديد ، يجب علينا أن نستغل جميع المبادرات الموجودة بعد مثل الـ MED EUWI الذي يجسم شراكة إستراتيجية بين الأطراف الفاعلة على جميع الأصعدة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط (من

إقليمية ووطنية ودولية) ويسهم إسهاما جديا في تحقيق الأهداف التنموية للألفية وللقمة العالمية للتنمية المستدامة.

إن التقرير الدوري الذي نقترحه عليكم يجب أن يكون جنينا حاملا لعمليات تأملاتنا التي يجب أن تفضي إلى اجتماعات موضوعاتية دقيقة تكون مصداق للتفكير والتجديد لكل برلمان من برلماننا.

- التحكم في المياه:

أخيرا لن يكون هذا التقرير كاملا إذا لم يتضمن إشارة إلى قضية الماء الدقيقة باعتبارها محل نزاع إقليمي في منطقتنا ولا سيما في الشرق الأوسط. إن الحلول السياسية وحدها هي التي يمكنها أن تحل على المدى الطويل الخلافات المتصلة بملكية المياه واستغلالها والتحكم فيها بين الجيران أو في الحالة الشائكة التي هي قضية الأراضي المحتلة في الشرق الأوسط.

ويجب أن نذكر بأنه مهما يكن من أمر فلا بد أن يتصدّر استعمال المياه لأغراض السكان الحيوية مقاما قبل أي استعمال آخر.

III- المياه في حوض البحر الأبيض المتوسط والمنتدى الخامس للمياه بأسطنبول.

اتسمت هذه السنة فيما يتعلق بمسألة المياه بحدث كبير ورئيسي هو المنتدى العالمي للمياه الذي انعقد من 16 إلى 21 مارس/أذار الماضي بأسطنبول. وكانت الأمم المتحدة في تقريرها الثالث حول الموارد المائية الذي صدر قبيل بداية المنتدى عبرت عن أسفها لنقص الاهتمام السياسي بمسألة المياه مع أنها مسألة حيوية.

إن أيام اجتماع إسطنبول الخمسة التي جمعت عدة آلاف من الأشخاص- أكثر من 20000 -من بينهم عدد من أصحاب القرار في مجال المياه قد مكنوا مجموع الأطراف من الاجتماع ومن تبادل الآراء على نحو مثمر. ومثلما دعوتهموني إلى ذلك خلال اجتماع ليماسول، حرصت على أن أحضر ذلك الاجتماع الهام حتى أتمكن من القيام بتحليل لما جرى فيه من مناقشات:

يتضمن الإعلان الوزاري المعتمد يوم 22 مارس/آذار نتائج إيجابية عديدة يجب أن نذكر من جملتها:

- ضرورة استخلاص مستدام لتكاليف خدمات المياه من خلال التوليف بين تعريفات ميسورة وعمليات دعم عمومية ملائم لتأمين تمويل القطاع وضرورة الزيادة في التمويلات لبلوغ الأهداف التنموية للألفية في مجال الحصول على المياه وعلى التطهير؛
- مكافحة حالات شح المياه والتكيف مع التغيرات المناخية؛
- ضرورة الاقتصاد في المياه في مجال الزراعة وتغيير عادات الاستهلاك؛
- أهمية إدارة المياه ، بما في ذلك المياه العابرة للحدود الوطنية بحسب الأحواض المائية؛
- تعبئة الجهود حول التطهير ، من أجل تجميع للمياه أفضل ومعالجة أفضل للمياه المستعملة.

. خلال ذلك المنتدى أكدت حوالي عشرة بلدان عزمها على الانضمام سريعا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1997 حول مجاري المياه العابرة للحدود الوطنية ، والتي مازالت لم تدخل حيد النفاذ بسبب عدم كفاية الانضمامات.

جمعت بعض المداولات برلمانيين ومسؤولين عن الجماعات المحلية. ويجب أن نشدد على أن رؤساء البلديات والسلط المحلية والإقليمية قد وقعت ” حلف استنبول حول المياه ” الذي بواسطته تلتزم بإنجاز خطط محلية ذات أهداف مرقمة لتحسين إدارة المياه والتطهير. ويجب تعميم فلسفة هذه الوثيقة بواسطة جمعيتنا بهدف تشجيع الأطراف الفاعلة المحلية في بلداننا على الانضمام إلى هذا العمل.

. لقد كان هذا الاجتماع الرئيسي أيضا مناسبة لتأكيد تعدد المبادرات الموجودة حول المياه مثل مبادرة الاتحاد المتوسطي لسفراء المياه الشبان (UMJAE). إن هذه المبادرة تبين الرهان الرئيسي الذي يمثله تحسيس شبابنا بقضايا المياه في حوض البحر الأبيض المتوسط. إن سفارة المياه جمعية فرنسية تخضع لقانون 1901، وتعمل على الصعيدين الوطني والدولي.

وهي تستند إلى الحق في الماء في فرنسا الذي يسمح بتوظيف 1% من فاتوره المياه في البنى الأساسية للدول الصاعدة شريطة أن يقرر المنتخبون على رأس إدارة

المياه مساعدة مشروع من المشاريع . إن سفارة المياه تنظم فصولا دراسية في المدارس لتنشئة الأطفال على المياه. وعندما يصبحون راشدين ، يعرفون كيف يعتنون بذلك المورد الحيوي.

وبالتوازي مع ذلك ، فإن سفارة المياه، بالشراكة مع الشبكة المتوسطية لمدارس المهندسين (RMEI) رسمت لنفسها هدفا يتمثل في بناء شبكة لسفراء شبان يمكنهم أن يساعدوا السلط المحلية لمختلف البلدان على إقامة مشاريع تسمح بتحسين الوصول إلى المياه وإلى التطهير.

ففي مرحلة أولى ، نظم الاتحاد المتوسطي لسفراء المياه الشبان TUMJAE، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2008-2009 فصولا دراسية في البلدان الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط. وكان الرهان الأساسي يتمثل في مجابهة الطلبة لوقائع المياه والأطراف الفاعلة فيه ، مع مراعاة البعد المتوسطي.

وقد قدم طلبة كل من الأحد عشر بلدا مشاركا (وهي الجزائر ومصر وإسبانيا وفرنسا، وإسرائيل وإيطاليا، ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس) ولا سيما تلاميذ مدارس المهندسين ، وصفا لواقع حال المياه في بلدانهم ، مع إدراج الإدارة الرشيدة لتلك المياه ، لكي يقترحوا بعد ذلك عملا ميدانيا يتصل بالبحر الأبيض المتوسط.

إن هذه المبادرة من جملة مبادرات أخرى عديدة ، تبين قوة المبادرات التي يمكن أن تزدهر في البحر الأبيض المتوسط حول مسألة المياه ، والتي إذ تعمل في اتجاه تحسين الوضعية الشاملة للمياه في المتوسط ، تساهم في تقريب شبان المتوسط بعضهم من بعض وفي جعلهم يدركون اشتراكهم في المصير.

إن جمعيتنا التي هدفها الأقصى هو تعزيز الروابط الانسانية بين شعوبنا ستكون ملهمة إذا ساندت بجميع الوسائل مبادرات شباب البحر الأبيض المتوسط في جميع المجالات وفي قضية المياه على وجه الخصوص.

. ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن النجاح كان يمكن أن يكون أكبر بكثير لو أن الإعلان النهائي ، مثلما عبرت عديد الأصوات عن أملها في ذلك ، تضمن الحق في المياه وفي التطهير بكل وضوح. ويمكن أن نأسف لأن هذه المبدأ ، المهم على نحو خاص، لم يُضمّن في الإعلان الوزاري . ويبدو أنه من الضروري أكثر من

أي وقت مضى مواصلة جهود الاقناع للتوصل إلى الاعتراف بذلك الحق لا سيما في إطار الأمم المتحدة.

ويمكننا أن نذكر بأن مرفق ميثاق البحر الأبيض المتوسط ، الذي عليه يقوم التزامنا المشترك، يشير إلى مسألة المياه "توسيع نطاق الحصول على الماء الصالح للشرب و تطهير المياه المستعملة (مياه الصرف الصحي). إن جمعيتنا لا يسعها إلا أن تعبر عن أملها في أن يشهد مستقبل قريب جدا الاعتراف بهذا الحق الأساسي والذي هو أساس رئيسي لعديد الحقوق وهو الحق في الحصول على المياه.

ولا يسعنا إلا أن نذكر بما أشار إليه المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقرير بشأن الحصول على الماء الذي نشر سنة 2007 ويعتبر أنه " على الحصول في النظرة الأوان أن قد الصرف ومرافق المأمونة الشرب مياه بأنه يعرف الذي ، الإنسان حقوق من كحق الصحي وبتكافؤة ماديا إليه الوصول يمكن و ، كاف تزود في حق المقبولة النوعية ذات للشرب الصالحة المياه من ، ميسورة والتنظيف الشرب) والمنزلية الشخصية للاستخدامات وضروريات (والمنزلية الشخصية نظافةقوال والطبخ والغسيل الأولوية تعطي أن الدول على ويجب .والصحة الحياة ، الأخرى الاستخدامات على والمنزلية الشخصية للاستخدامات و للجميع معقولة وبأسعار جيدة نوعية من كافية إمدادات وضمن " .منازلهم من معقولة مسافة على تكون أن

وصفوة القول أن هذا المنتدى الخامس للمياه قد سمح بالتقدم خطوات عديدة مع كونه مرحلة إضافية من أجل تعميم أفضل للريائل العاجلة حول الخطر المهدد إذا لم تتحمل كافة الأطراف الفاعلة مسؤولياتها بشأن مسألة المياه.

ونظرا إلى أن المنتدى السادس لسنة 2016 سيلتئم في مرسيليا أو دربن (بإفريقيا الجنوبية) وهما المدينتان المترشحتان ،و أن على المجلس العالمي للمياه أن يتخذ قراره في شهر يونيو/حزيران 2009 ، فإنه يبدو لنا من المنطقي أن نقدم دعما للمترشح المتوسطي، غير أن اجتماعنا بإسطنبول سيكون المناسبة الرئيسية التي نسجل فيها الاختيار النهائي.



Précipitations et ressources en eau naturelles
renouvelables internes des pays méditerranéens
moyennes annuelles (1961-1990)



Precipitations and internal renewable natural
water resources of the Mediterranean countries
Annual average (1961-1990)

Actualisé en / Updated in 06/2007

Pays / Country	Précipitations / Precipitations		Ressources en eau naturelles renouvelables internes (km ³ / an) / Internal renewable natural water resources (km ³ / year)				
	mm / an mm / an (a)	km ³ / an km ³ / year (b)	Surface (1)	Souterraines / Groundwater (2)	Partie commune / Overlap (3)	Total (4)	Sources (1 - 4)
Espagne / Spain	636	321,7	109,5	29,9	28,2	111,2	FAO/AQUASTAT
France	867	478,	187,	100,	98,	189, d	IFEN
Italie / Italy	832	250,8	170,5	43,	31,	182,5	FAO/AQUASTAT
Malte / Malta	560	0,2	0,004	0,033	0,	0,037 d	Plan Bleu Saragosse 2007
Slovénie / Slovenia	1 162	23,5	18,52	13,5	13,35	18,67	FAO/AQUASTAT
Croatie / Croatia	1 113	62,9	27,2	11,	0,5	37,7	FAO/AQUASTAT
Bosnie / Bosnia	1 028	52,6	35,5	6, c	6,	35,5	Source Plan Bleu
Monténégro / Montenegro			15,7	3, c	3, c	15,7	FAO/AQUASTAT
Albanie / Albania	1 485	42,7	23,05	6,2	2,35	26,9	FAO/AQUASTAT
Grèce / Greece	652	86,1	55,5	10,3	7,8	58,	FAO/AQUASTAT
Chypre / Cyprus	498	4,6	0,56	0,41	0,19	0,78	FAO/AQUASTAT
Turquie / Turkey	593	459,5	186,	69,	28,	227,	DSI 2007
Syrie / Syria	252	46,7	4,29	6,04		10,33 d	Plan Bleu Saragosse 2007
Liban / Lebanon	661	6,9	4,1	3,2	2,5	4,8	FAO/AQUASTAT
Israël / Israel	435	9,2	0,25	0,5	0,	0,75	FAO/AQUASTAT
Egypte / Egypt	51	51,4	0,5	1,3	0,	1,8	FAO/AQUASTAT
Libye / Libya	56	98,5	0,2	0,5	0,1	0,6	FAO/AQUASTAT
Tunisie / Tunisia	207	33,9	3,12	1,45	0,4	4,17 d	Hamdane
Algérie / Algeria	89	211,5	10,77	1,6 c	1,	11,37 d	FAO 2005
Maroc / Morocco	346	154,7	17,88	5,77	3, c	20,65 d	Plan Bleu Saragosse 2007

Notes

- Négligeable

a. Source : FAO / AQUASTAT 2005

b. Source : FAO / AQUASTAT 2003

c. Approximativement

d. Révisions 2007

Notes

- Negligible

a. Source : FAO / AQUASTAT 2005

b. Source : FAO / AQUASTAT 2003

c. Approximately

d. Reviewed in 2007



Sources d'approvisionnement en eau des pays méditerranéens



Sources of water supply of the Mediterranean countries

Actualisé en / Updated in 06/2007

km³/an - km³/year

Pays / Country	Année / Year	Prélèvement - Ressources conventionnelles / Withdrawal - Conventional resources			Prélèvements - Ressources non renouvelables (eau souterraine) / Withdrawal - Non renewable resources (groundwater)	Ressources non conventionnelles / Non conventional resources		Importation	TOTAL
		Surface	Souterraine / Groundwater	Total		Réutilisation / Re-use	Dessalement / Desalination (c)		
Espagne / Spain	2002	30, a	6, a	36, a	0,	0,4 a	0,67 a	-	37,07
France	2003	28,56	6,4	34,96	0,	0,	0,	-	34,96
Italie / Italy	1998	31,6	10,4	42,	0,	0,	0,	-	42,
Malte / Malta	2006	-	0,032	0,032	0,	0,	0,026	-	0,058
Slovénie / Slovenia	2000	0,764	0,13	0,894	0,	0,	0,	-	0,894
Croatie / Croatia	2000	0,175 a	0,2 a	0,05 a	0,	0,	0,	-	0,375
Bosnie / Bosnia	2000	0,63	0,3	0,93	0,	0,	0,	-	0,93
Monténégro / Montenegro	2000			0,05	0,	0,	0,	-	0,05
Albanie / Albania	2000	1,1	0,6	1,7	0,	0,	0,	-	1,7
Grèce / Greece	2000	4,24	3,56	7,8	0,	0,	-	-	7,8
Chypre / Cyprus	2000	0,1 a	0,166 a	0,266 a	0,	0,007	0,031	0,007	0,31 a
Turquie / Turkey	2004	33,8	6,3	40,1	0,	0,	0,001	-	40,1
Syrie / Syria	2004	9, a	8,27 a	17,27	0,	0,4 a	0,	-	17,67
Liban / Lebanon	2000	1,	0,4	1,4	0,	0,	0,	-	1,4
Israël / Israel	2004	0,34 a	1, a	1,34	0,05 a	0,28 a	0,19 a	0,05 d	1,86
Egypte / Egypt	2000	56,8	1,3 b	58,1	0,91	11,4	0,03	-	70,44
Libye / Libya	2000	0,07	0,38	0,45	3,7	0,04	0,07	-	4,26
Tunisie / Tunisia	2003	0,52	1,2	1,72	0,68	0,029	0,02	-	2,449
Algérie / Algeria	2000	3,61	0,92	4,53	1,68	-	0,064	-	6,274
Maroc / Morocco	2005	5,7	3,71	9,41	0,	0,07	0,003	-	9,417

Notes

- Négligeable

a. Approximativement

b. +4,8 sur ressource secondaire

c. Source : UN World Water Development Report 2004

d. Projet reporté

Notes

- Negligible

a. Approximately

b. +4.8 of secondary resources

c. Source : UN World Water Development Report 2004

d. Postponed project



Demandes en eau des pays méditerranéens



Water demands of the Mediterranean countries

Actualisé en / Updated in 06/2007

km³/an - km³/year

Pays / Country	Année / Year	Prélèvements et production d'eau / Withdrawal and production of water					
		Secteur d'utilisation / Sector of use				Total	Sources / Notes
		Eau potable / Drinking water	Agriculture irrigation	Industries non desservies / Self-supplied industries	Energie thermoélectrique (refroidissement) / Thermoelectric energy (cooling)		
Espagne / Spain	2002	5,3	24,16	1,44	6,17	37,07	Eurostat 2006
France	2003	6,2	4,09	3,38	21,28 b	34,95	IFEN (RNDE) 2006
Italie / Italy	1998	7,94	20,14	7,99 b	5,92 b	41,99	Plan Bleu, Saragosse 2007
Malte / Malta	2006	0,031	0,024	0,003	0,	0,058	Plan Bleu, Saragosse 2007
Slovénie / Slovenia	2000	0,187	0,007	0,08	0,62	0,894	Eurostat 2006
Croatie / Croatia	2000	0,314	0,001	0,05	0,01	0,375	Statistical information 2002
Bosnie / Bosnia	2000	0,23	0,6	0,1 a	0,	0,93	Statistički Yearbook 2001
Monténégro / Montenegro	2000	0,05 a	-	-	-	0,05 a	Estimation du PlanBleu
Albanie / Albania	2000	0,46	1,05	0,19	-	1,7	FAO / AQUASTAT 2005
Grèce / Greece	2000	1,25	6,3	0,13	0,12	7,8	WRI 2005 / FAO / AQUASTAT 2005
Chypre / Cyprus	2000	0,08 a	0,23 a	0,0035 b	0, b	0,31 a	I.Iacovides, juin 2007
Turquie / Turkey	2004	6,2	29,6	1,8	2,5 a	40,1	Plan Bleu, Saragosse 2007
Syrie / Syria	2004	1,45	15,61	0,6	0,	17,66	Plan Bleu, Saragosse 2007
Liban / Lebanon	2000	0,45	0,94	0,01	0,	1,4	WRI 2005
Israël / Israel	2004	0,71	1,04	0,11	0,	1,86	Israel central Bureau of statistics
Egypte / Egypt	2000	4,76	58,8	2,2	4,67 a	70,43	Plan Bleu, Saragosse 2007
Libye / Libya	2000	0,6	3,54	0,12	0,	4,26	FAO / AQUASTAT 2005
Tunisie / Tunisia	2003	0,39	1,89	0,13	0,	2,41	Plan Bleu, Saragosse 2007
Algérie / Algeria	2000	1,33	3,94	0,8	0,2	6,27	FAO / AQUASTAT 2005
Maroc / Morocco	2005	0,852	8,405	0,158	0,	9,415	Plan Bleu, Saragosse 2007

Notes

- Négligeable

a. Approximativement

b. Utilisation d'eau de mer ou saumâtre exclue

Notes

- Negligible

a. Approximately

b. Use of sea or brackish water excluded